

Distr.: General
12 March 2013
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦١ (٢٠١٢)، طلب إليّ المجلس أن أقدم له تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يُقدم عملاً بذلك القرار. وهو يعرض أهم التطورات السياسية والأمنية وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق، ويقدم آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريرتي السابق المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/848).

ثانياً - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - في الوقت الذي دأب فيه جميع أعضاء حكومة الشراكة الوطنية على تأكيد حسن نيتهم والتزامهم بالسعي إلى بناء مستقبل للعراق قوامه السلام ونبذ الطائفية، ازدادت حدة التوترات السياسية والحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تدهورت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بسبب مسألة التنسيق الأمني في الأقاليم المتنازع عليها، وطرحت الاحتجاجات التي اندلعت في عدة محافظات في أواخر كانون الأول/ديسمبر تحديات رئيسية لحكومة العراق في أفق انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

٣ - وأدى قرار حكومة العراق بإنشاء قيادة عمليات دجلة في مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها إلى حدوث تأزم شديد في العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم



الرجاء إعادة استعمال الورق

150313 140313 13-25350 (A)



کردستان. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الجيش العراقي بمحاولة لتنفيذ أمر بالاعتقال بحق كردي مشتبه فيه، في قضاء طوز خورماتو، وهي إحدى المناطق المتنازع عليها في محافظة صلاح الدين، فأُسفرت المحاولة عن مصرع أحد المدنيين وإصابة ١٨ شخصا بجروح. وأفضى ذلك إلى نشر مزيد من أفراد الجيش العراقي وقوات البيشمركة في طوز خورماتو وكركوك. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني زيارة لمدينة كركوك من أجل تفقد قوات البيشمركة.

٤ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس جلال طالباني عن إبرام اتفاق بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للاستعاضة عن قوات البيشمركة وقوات الجيش العراقي بقوة محلية تتألف من عرب وكرد وتركماني، دون تحديد جدول زمني واضح للتنفيذ. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أصيب الرئيس طالباني بجلطة، لبث على إثرها في فترة نقاهة خارج العراق منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وترك غيابه فراغا على صعيد قيادة الحوار بين الحكومتين المركزية والإقليمية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، استؤنفت المفاوضات بين وزارة الدفاع ووزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، شرعت لجنة مشتركة في اتخاذ خطوات نحو إجراء سحب متبادل للجنود وتنفيذ اتفاق أممي مشترك. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، علقت اللجنة جميع التحركات العسكرية، بينما استمرت المفاوضات بشأن المواقع التي ستشغلها مراكز التنسيق المشتركة مستقبلا أو طرائق سحب الجنود.

٥ - وازدادت الحوادث الأمنية بالتوازي مع توتر الوضع في المناطق المتنازع عليها. فقد تعرض معلمان من التركمان للاختطاف في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وعثر على جثتيهما في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وما زال التحقيق جاريا بهذا الشأن. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، لحقت أضرار بمكتبي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك من جراء هجوم انتحاري. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أدى هجوم شن على مسجد في طوز خورماتو إلى تجدد النداءات الموجهة من الأحزاب السياسية التركمانية من أجل إنشاء قوة أمنية تركمانية. وفي ٣ شباط/فبراير، أسفرت هجمات منسقة على مقر الشرطة في كركوك عن مصرع ٣٣ شخصا وإصابة ٩٠ شخصا بجروح، وفي ١٨ شباط/فبراير، توفي شخص واحد وأصيب العديد بجروح من جراء سلسلة من التفجيرات في كركوك.

٦ - وازدادت ادعاءات أحزاب المعارضة الكردستانية باحتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للسلطة في المنطقة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، بوفد من قادة حركة كوران والاتحاد الإسلامي

الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية، واقترح الوفد تغيير النظام الرئاسي في إقليم كردستان ليصبح نظاما برلمانيا. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، رفضت المعارضة مقترحا تقدم به الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للانضمام إلى حكومة الإقليم.

٧ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اقترح ائتلاف دولة القانون تقليص حصة حكومة إقليم كردستان في الميزانية الوطنية من ١٧ في المائة إلى ١٣ في المائة. ولم يتم بعد قبول طلب حكومة إقليم كردستان أن تتولى حكومة العراق دفع مرتبات البيشمركة. وإضافة إلى ذلك، أدت مطالبات القائمة العراقية بتحويل بعض مخصصات الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى استثمارات رأسمالية إلى تأخير اعتماد ميزانية عام ٢٠١٣. غير أن الكتل البرلمانية تتفق على الحفاظ على الوضع القائم فيما يتعلق بحصة حكومة إقليم كردستان في الميزانية الوطنية، وبأن التقديرات المستقبلية ينبغي أن تستند إلى إحصاء.

٨ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، جرى اعتقال عدة أفراد من فريق الحماية الشخصية لوزير المالية رافع العيساوي المنتسب إلى القائمة العراقية، وذلك بتهمة الضلوع في أعمال إرهابية. وردّا على ذلك، اندلعت احتجاجات في يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في محافظة الأنبار، وتم قطع الطريق الرئيسي الرابط بين سوريا والأردن. وبحلول ٤ كانون الثاني/يناير، اتسعت رقعة المظاهرات لتشمل محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وديالى ومناطق في شمال بغداد، بينما خرجت عدة مظاهرات مضادة في العاصمة والمحافظات الجنوبية، بما فيها محافظات كربلاء والمثنى والقادسية والبصرة. وزادت هذه الحوادث من قلق الهيئات السياسية على اختلاف أطرافها إزاء مخاطر تصلب المواقف السياسية على أسس طائفية.

٩ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أعلن المتظاهرون قائمة مطالب تركز إلى حد كبير على تطبيق سيادة القانون والحوكمة، بما في ذلك تعليق أو إلغاء المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب، واعتماد البرلمان قانون العفو العام، وإلغاء أو مراجعة قانون المساءلة والعدالة. وشجب المتظاهرون المشكلات الهيكلية التي تعترى الجهاز القضائي المثقل بالأعباء، والفساد الذي يشوب إنفاذ القانون على حد زعمهم. وطالب المتظاهرون بالإفراج الفوري عن جميع المسجونين الذين حكمت المحكمة فعلا بالإفراج عنهم أو الذين لم توجه لهم لائحة اتهام بعد، وعن النساء اللاتي يوجدن قيد الحجز محل أقاربهن. وطالبوا أيضا بنقل النساء المحتجزات بتهم جنائية إلى محافظاتهم، وبإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الادعاءات بالتعذيب، وانتزاع الاعترافات تحت الإكراه، والاعتداء على النساء المحتجزات. وأدت الاحتجاجات إلى إغلاق المعابر الحدودية بين الأردن وسوريا بصورة مؤقتة (الوليد، وطربيل، وربيعة) في الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير.

١٠ - وفي محاولة لترفع فتيل الأزمة، عيّنت حكومة العراق في ٨ كانون الثاني/يناير لجنة وزارية يرأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، وتضم وزير العدل حسن الشمري ووزير حقوق الإنسان محمد السوداني، لكي تعالج مطالب المتظاهرين التي لا تتنافى مع الدستور. وفي ٣ و ١٧ شباط/فبراير، أعلن نائب رئيس الوزراء الشهرستاني الإفراج عن ٣٠٠٠ معتقل، ثم ٤٧٥ ٢ محتجزاً، على التوالي. وصرح في ١٧ شباط/فبراير بأن اللجنة الوزارية تعكف على معالجة ٨١٠٠٠ من المطالب المتعلقة بالشهداء والسجناء والضحايا السياسيين من جراء إرهاب النظام السابق، إضافة إلى مطالب أشخاص طالبتهم عملية اجتثاث البعث. وأفاد نائب رئيس الوزراء بأن اللجنة جهزت ٢٤٠٠ مطلب من أصل ٣٣٠٠ مطلب مقدم من أشخاص صدر أمرٌ بمصادرة منازلهم في أعقاب عملية اجتثاث البعث، من أجل رد الممتلكات إلى أصحابها. وما زالت اللجنة تجتمع بانتظام لمناقشة مسائل حقوق الإنسان التي أثارها المتظاهرون.

١١ - وبالتوازي مع الجهود التي تبذلها الحكومة للتعامل مع الاحتجاجات، عقدت لجنة مشتركة بين أعضاء الائتلاف، تحت رئاسة زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، أول اجتماع لها في ١٦ كانون الثاني/يناير. وتتألف اللجنة من ممثلي التحالف الوطني، والقائمة العراقية، والتحالف الكردي، وأنيطت بها مهمة تقديم توصيات بشأن مراجعة القوانين المثيرة للخلاف وتطبيقها. وإضافة إلى ذلك، تم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر إنشاء مجلس حكماء، يتألف أساساً من علماء مسلمين من السنة المواليين للحكومة، من أجل تيسير الحوار بين المتظاهرين والحكومة.

١٢ - وقاطع وزراء القائمة العراقية جلسات الحكومة منذ أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر، ولم يحضروا سوى جلسات مجلس النواب المتعلقة بالميزانية. ومنح رئيس الوزراء إجازة خاصة لوزراء القائمة العراقية، وطلب من الوزراء الآخرين أن يضطلعوا بإدارة دفعة هذه الوزارات على نحو مؤقت، اعتباراً من ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أهاب مكتب آية الله العظمى علي السيستاني بجميع الأحزاب السياسية إلى أن تكف عن الخطابات الطائفية وتنخرط بالأحرى في مفاوضات تشمل أيضاً مطالب المحتجين. وما زالت القائمة العراقية تقاطع اجتماعات الحكومة.

١٣ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، لقي العضو المؤسس لمجالس الصحوة في العراق والنائب البرلماني عيفان العيساوي، مصرعه على إثر تفجير انتحاري في الفلوجة. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق مسؤوليته عن الهجوم. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، لقي أربعة أشخاص حتفهم وأصيب العديد بجروح في الفلوجة خلال اشتباكات بين القوات الأمنية والمتظاهرين.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصيب محافظ ديالى بجروح على إثر محاولة اغتياله. ولم يعلن أي طرف مسؤوليته عن هذا الهجوم.

١٤ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، وافقت لجنة برلمانية على طلب استدعاء رئيس الوزراء بدعوى انتهاك الدستور. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس النواب قانوناً بأغلبية ١٧٠ صوتاً مؤيداً لتحديد فترات ولاية الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب في فترتين. وأفاد ائتلاف دولة القانون، الذي صوت ضد القانون، بأنه سيحيل القانون إلى المحكمة الاتحادية العليا لأغراض التحقق من صحته.

١٥ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أقالته لجنة المساءلة والعدالة مدحت المحمود من رئاسة المحكمة الاتحادية العليا بذريعة علاقاته البعثية، وهو ما أدى إلى إثارة منازعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن اختصاص كل منهما في تعيين أعضاء هيئات مستقلة مختلفة. وفي ١٧ شباط/فبراير، استعاض رئيس الوزراء عن رئيس لجنة المساءلة والعدالة المعين حديثاً، حسن شنشل، بعضو آخر في اللجنة، هو باسم البدري. وفي ١٨ شباط/فبراير، أعاد رئيس مجلس النواب تعيين السيد شنشل. وفي ١٩ شباط/فبراير، أبطل مجلس الاستئناف التابع للجنة المساءلة والعدالة قرار إقالة السيد محمود.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٦ - واصل العراق والكويت إحراز تقدم على طريق تطبيع العلاقات بينهما. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء العراقي على دفع ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشركة الخطوط الجوية الكويتية كتعويضات في إطار التسوية المتفق عليها بين البلدين. وعقب سحب الدعاوى القضائية التي رفعتها الكويت ضد شركة الخطوط الجوية العراقية، بدأت الخطوط الجوية العراقية تسيير عملياتها إلى الكويت في ٢٧ شباط/فبراير، وذلك لأول مرة منذ ٢٢ عاماً. وفي تطور آخر لقي استحساناً، صدّق البرلمان الكويتي على اتفاق بشأن الملاحة في ممر خور عبد الله المائي، تم التوصل إليه خلال الاجتماع الأخير للجنة المشتركة بين البلدين.

١٧ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قمت بزيارة إلى الكويت لحضور اجتماعات مع قادة البلد، بمن فيهم أمير دولة الكويت ورئيس وزرائها. وأجرينا مناقشات بشأن تطبيع العلاقات بين العراق والكويت. وزار ممثلي الخاص الكويت في ٥ آذار/مارس، حيث التقى مسؤولين كويتيين وبحث القضايا العالقة بين البلدين، بما في ذلك مشروع صيانة الحدود بين العراق والكويت.

١٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، سافرت إلى بغداد حيث عقدت اجتماعاً مع الرئيس طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي. وألقيت أيضاً كلمة أمام رؤساء الكتل في مجلس النواب، وبحث مع الرئيس بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، الوضع العام في البلاد، بما في ذلك العلاقات بين بغداد وأربيل. والتقيت أيضاً رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، سريست مصطفى. وارتكزت المناقشات التي أجريتها في بغداد على الوضع السياسي الداخلي، وحالة الجمود بين الكتل السياسية الرئيسية، والانتخابات المقبلة على صعيد مجالس المحافظات، وقضايا حقوق الإنسان في العراق؛ والوضع في سوريا؛ والعلاقات بين العراق والكويت. ورحبت بالتقدم المحرز في بناء مؤسسات الدولة، وقمت ببحث القادة على الانخراط في حوار سياسي جامع دون مزيد من التأخير بغية إنجاز الإصلاحات اللازمة وسن التشريعات التي يقتضيها الدستور. وأكدت أيضاً دعم الأمم المتحدة لحكومة العراق في الوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع فيما يتعلق بالكويت.

١٩ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عين العراق مراقبيه التقنيين للمشاركة في أعمال الصيانة الميدانية لمشروع صيانة الحدود بين العراق والكويت عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وصل المراقبون التقنيون العراقيون إلى الكويت. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أعلن نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية رسمياً بدء أعمال الصيانة الميدانية بحضور ممثلين عن كلا البلدين. وتعهّد الجانبان كلاهما باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنجاز العمل بحلول الأجل النهائي في ٣١ آذار/مارس. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان العمل جارياً وفقاً للإطار الزمني، وشرعت حكومة العراق في إزالة الحواجز بين الأعمدة الحدودية، مع استثناء ملحوظ يتعلق بالمنشآت السكنية في منطقة أم قصر. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤)، أعلنت حكومة العراق في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أنها ستقوم بتحديث قائمة المستفيدين المؤهلين للحصول على تعويض. غير أن الحكومة لم تردّ بعد على اقتراح الأمم المتحدة تحويل الأموال المخصصة لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، التقى رئيس الوزراء نوري المالكي الملك عبد الله الثاني في الأردن. وأبرم البلدان العديد من الاتفاقات الثنائية، شملت بناء خط أنابيب نفط عبر الأردن. وسينقل خط الأنابيب مليون برميل في اليوم، وسيلبي جميع احتياجات الأردن من النفط الخام.

٢١ - وما زالت التداعيات السياسية والإنسانية والأمنية للحرب الأهلية المستمرة في سوريا تشكل مصدر قلق بالغ للعراق، الذي يستضيف آلاف اللاجئين الفارين من النزاع.

وما فتئت حكومة العراق تشدد على ضرورة إيجاد حل للأزمة بقيادة سورية، يشمل إجراء حوار للتوصل إلى تحول سياسي يضم جميع العناصر السورية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوات المسلحة التركية عمليات عسكرية شملت القصف الجوي والقصف المدفعي لإقليم كردستان في العراق، مستهدفة حزب العمال الكردستاني ردًا على الهجمات الإرهابية التي شنتها عبر الحدود.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والفريق القطري للأمم المتحدة

ألف - الأنشطة السياسية

٢٣ - قام ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، بزيارة كركوك في ٢٢ كانون الثاني/يناير و ٢٧ شباط/فبراير لمناقشة الأزمة السياسية الراهنة مع مسؤولي المحافظة والطرائق الممكنة لإجراء انتخابات مجالس المحافظة في كركوك. ورغم جهود التيسير المتواصلة التي تبذلها البعثة واتفاق جميع الأطراف على ما تتسم به الانتخابات في كركوك من أهمية، فقد وصلت المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود، ولا تزال آفاق إجراء انتخابات في محافظة كركوك محدودة. وأرخت الأزمة السياسية الحالية أيضا بظلالها على هذه المسألة فحجبتها عن جدول الأعمال السياسي الوطني.

٢٤ - وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، زار ممثلي الخاص الكويت للاجتماع برئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الصباح، ووزير الاتصالات سالم الأثينة، في إطار التحضير للزيارة المقبلة التي سيقوم بها الأمين العام.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين، من بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي، ونائب الرئيس خضير الخزاعي، ونائب رئيس الوزراء صالح المطلق، ونائب رئيس الوزراء الشهرستاني، ورئيس مجلس النواب النجيفي، من أجل بحث سبل نزع فتيل الأزمة السياسية الحالية. وشجع ممثلي الخاص جميع القادة السياسيين والدينيين العراقيين على الانخراط بصورة بناءة في حوار مباشر لنزع فتيل الأزمة. وكرر محاوريه تأكيد أهمية احترام حقوق الإنسان ومعالجة مطالب المتظاهرين بصورة جدية، وفقا لمقتضيات القانون والدستور العراقي. وحث حكومة العراق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين. وفي الوقت نفسه، حض ممثلي المتظاهرين على الحفاظ على الطابع السلمي لأنشطتهم والتزام حدود القانون.

٢٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، التقى في أربيل الرئيس بارزاني. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، التقى في النجف آية الله العظمى السيد علي السيستاني، واجتمع أيضا بالحفاظ. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص في بغداد بالقادة الدينيين، بمن فيهم آية الله السيد حسين الصدر. وفي ٢٢، و ٢٧، و ٢٩ كانون الثاني/يناير، زار ممثلو البعثة محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى، على التوالي، حيث التقوا ممثلين عن المحتجين والحكومة المحلية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص في الموصل مع السلطات المحلية والمتظاهرين. وفي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص أيضا بزعماء القبائل ورئيس مجلس الصحة، الذين أعربوا عن قلقهم من الوضع الراهن. وكرر ممثلي الخاص تأكيد أهمية مواصلة الحفاظ على الطابع السلمي للمظاهرات، وممارسة جميع الأطراف ضبط النفس، والدخول في حوار، واستعداد الأمم المتحدة لمزيد المساعدة. وفي ١٩ شباط/فبراير، قام بزيارة إلى أربيل، حيث التقى رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان نوشيرفان بارزاني وقادة آخرين. وفي ٢٠ و ٢٦ شباط/فبراير، زار ممثلو البعثة الفلوجة وتكريت، على التوالي، والتقوا السلطات المحلية والمتظاهرين. وفي ٢٤ شباط/فبراير، اجتمع ممثلي الخاص بشكل منفصل مع رئيس مجلس النواب النجفي ووزير المالية رافع العيساوي. وفي ٢٧ شباط/فبراير، اجتمع ممثلي الخاص في كركوك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٢٧ - وواصل ممثلي الخاص استخدام مساعيهم الحميدة لإشراك جميع الأطراف، بما في ذلك اللجنتان اللتان يرأسهما نائب رئيس الوزراء الشهرستاني والجعفري، من أجل المساعدة في نزع فتيل الأزمة. وفي ١٧ شباط/فبراير، وقام نائب رئيس الوزراء الشهرستاني، استجابة لطلب البعثة أن تتولى حكومة العراق متابعة حالة حقوق الإنسان، بتعيين جهة اتصال داخل مكتبه تضطلع بمعالجة حالات حقوق الإنسان الفردية المقدمة إلى البعثة.

٢٨ - وواصلت البعثة إسداء المشورة وتوفير المساعدة التقنية لمجلس النواب بشأن مشروع قانون إنشاء مجلس الاتحاد، وبحث مع النواب البرلمانين والمحافظين الإطار السياسي لمجلس الاتحاد، بما في ذلك تكوينه وسلطاته وإجراءاته. ويوجد مشروع قانون إنشاء مجلس الاتحاد قيد المداولة في مجلس النواب، وتتولى البعثة تقديم المشورة والمساعدة التقنية في هذا الصدد.

٢٩ - وفي شباط/فبراير، احتفلت البعثة بالأسبوع العالمي للوئام بين الأديان. وقاد ممثلي الخاص وفدا يتألف من ٤٠ شابا عراقيا لزيارة عدد من الأماكن المقدسة في العراق، وأجرى مناقشات حول تطلعات الشباب بشأن مستقبل البلاد.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٣٠ - تحت قيادة مجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تسارعت وتيرة التحضير للانتخابات محالـس المحافظات المقرر إجراؤها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأحرز تقدم كبير في هذا المضمار، شمل وضع الصيغة النهائية لإطار قانوني وتنظيمي، والانتهاء من تحديث سجل الناخبين، وتسجيل الكيانات والمرشحين، والعلاقات الخارجية.

٣١ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، صوت مجلس النواب لصالح اعتماد صيغة سانت - لاكا الناطمة لتخصيص المقاعد في مجالس المحافظات، عقب مفاوضات بين الكتل السياسية ومشاورات بين اللجنة القانونية التابعة لمجلس النواب، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبعثة الأمم المتحدة، قدمت البعثة خلالها مشروع تعديل الصيغة إلى اللجنة القانونية. وتحل هذه الصيغة محل أحد الأحكام التي ينص عليها القانون الانتخابي، حيث كانت المحكمة الاتحادية العليا قضت بأنه يتنافى مع الدستور.

٣٢ - ونظرا إلى أن انشغال البعثة إزاء احتمال أن تؤدي الصيغة الجديدة إلى انتخاب عدد أقل من النساء في مجالس المحافظات، قدمت إلى المفوضية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر اقتراحا يتضمن عددا من التدابير المحتملة، بما في ذلك نص قانوني يضمن منح ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مقاعد مجالس المحافظات للنساء، ونص قانوني يكفل وجود امرأة واحدة مقابل كل فائزين اثنين في قائمة أي كيان.

٣٣ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أنشئت فرقة العمل المتكاملة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمراعاة المساواة بين الجنسين في الانتخابات. وتضم فرقة العمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتتولى تنسيق الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات. وتعمل فرقة العمل مع الفريق المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الذي ترأسه المرأة الوحيدة التي تشغل منصب مفوضة، وذلك من أجل تعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية، بوسائل منها تنفيذ أنشطة الدعوة داخل مجلس المفوضين وإدارة المفوضية، وإنتاج مواد التوعية، واستعراض الإجراءات والسياسات المتبعة في المفوضية. وأدت هذه المبادرات إلى قيام المفوضية بإدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في الإبلاغ عن عملية الاقتراع. وستصبح المفوضية قادرة للمرة الأولى على الإعلان عن نسبة إقبال الناخبين والناخبات على صناديق الاقتراع.

٣٤ - وخلال فترة تحديث بيانات تسجيل الناخبين في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر إلى ٨ كانون الثاني/يناير، قام قرابة مليون شخص بفحص بيانات تسجيلهم في ٨٩٣ مركزا

لتسجيل الناخبين، بما في ذلك ٢٨ مركزاً للمشردين داخلياً في كركوك ومحافظات إقليم كردستان. وأصدر ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ استمارة تسجيل لإجراء إضافات أو تغييرات في بيانات قوائم الناخبين الأولية. ولقد تم تحديث سجل الناخبين. وتعكف المفوضية، بمشورة من البعثة، على توزيع الناخبين على أماكن الاقتراع وتحديث سجلات التصويت لدى أفراد الجيش والشرطة، توخياً لوضع قوائم الناخبين في صيغتها النهائية.

٣٥ - وتمت عمليتا تسجيل الكيانات والائتلافات السياسية وتسمية المرشحين على النحو المقرر، وأجريت القرعة في ١٠ كانون الثاني/يناير. وأعلنت المفوضية أن ٢٦٥ كياناً سياسياً و ٥٠ ائتلاًفاً ستشارك في انتخابات نيسان/أبريل. وقدمت أوراق الترشيح لما مجموعه ٣٠٢ ٨ من المرشحين، منهم ٢٠٥ ٢ (٢٦ في المائة) من النساء. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قدمت المفوضية قوائم المرشحين لكي تقوم لجنة المساءلة والعدالة بتدقيقها. وبعد استبعاد ٤٤٦ مرشحاً في البداية، تمت إعادة ٣١٥ مرشحاً نتيجة للطعون. وبقي ١٣٥ مرشحاً مستبعدين، رهناً بقانون المساءلة والعدالة. وينتمي معظم المرشحين المستبعدين إلى محافظات بغداد وصلاح الدين ونيوى وديالى. ويجري حالياً تجهيز طلبات المرشحين البديلين. وفي ١٨ شباط/فبراير، أعلنت المفوضية أن موعد بداية الحملة سيقدم من ٢٥ آذار/مارس إلى ١ آذار/مارس. ودفعت البعثة منذ كانون الثاني/يناير بأنه لا يمكن للمفوضية أن تقصر من مدة الحملة الانتخابية، لأن القانون ينص على وجوب بدء الحملات الانتخابية حال موافقة المفوضية رسمياً على المرشح.

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر، أخطر مكتب رئيس وزراء العراق المفوضية بموافقته على تحويل مركز موظفي المفوضية من موظفين متعاقدين إلى موظفين دائمين (مركز الموظفين المدنيين). وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلن كبير موظفي شؤون الانتخابات بالمفوضية أن زهاء ٤ ٠٠٠ موظف صاروا في عداد موظفي الخدمة المدنية. وما فتئت البعثة تنادي بذلك منذ عام ٢٠٠٦، حيث إن منح مركز الموظف المدني سيسهم في إضفاء الطابع المهني على القوى العاملة وفي الاحتفاظ بالموظفين من ذوي الخبرة في مجال الانتخابات.

٣٧ - ويواصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية تقديم المشورة والمساعدة للمفوضية في مجال الأنشطة التنفيذية والعلاقات الخارجية، بما في ذلك من خلال مشاركة البعثة في اجتماعات مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وتمت إعادة تأهيل مركز إدخال البيانات التابع للمفوضية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويتولى خبراء الأمم المتحدة الاستشاريون تقديم المشورة بانتظام لمطوري البرمجيات العاملين لدى المفوضية في مجال برمجيات جدولة النتائج. ووضعت اللمسات النهائية على عدد

من الآليات الخاصة بالاقتراع، وفرز الأصوات، والتصويت الخاص، وإدارة الشكاوى. ويشارك مستشارو الأمم المتحدة العسكريون في اجتماعات اللجنة العليا لأمن الانتخابات. وإضافة إلى تقديم المشورة في مجال التخطيط لحمات التوعية العامة وتصميمها، يقوم فريق الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير الدعم لإنتاج المواد الإعلامية الكفيلة بتعزيز صورة المفوضية في سياق الانتخابات.

٣٨ - وفي أثناء الاجتماعات المعقودة مع أعضاء السلك الدبلوماسي في العراق، بتيسير من ممثلي الخاص، شدد أعضاء مجلس المفوضين على أهداف المفوضية، التي تتمثل في بناء الثقة وتعزيز مصداقية الانتخابات. وأُرسلت خطابات الدعوة لمراقبة الانتخابات إلى المنظمات الدولية والإقليمية والبعثات الدبلوماسية في العراق، من خلال وزارة الشؤون الخارجية. ومن المقرر أيضا إيفاد مراقبين محليين. ولقد اعتمدت المفوضية حتى الآن ٦٠٥٣ من المراقبين المحليين و ٨٣٠٥ من وكلاء الكيانات السياسية.

٣٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم نشر بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات في العراق من أجل الوقوف على الاحتياجات والثغرات المستمرة في مجال المساعدة الانتخابية، في أفق الانتخابات العديدة المرتقب إجراؤها على مدى العامين المقبلين. وشدد تقرير البعثة على أن المساعدة الانتخابية ستظل أولوية بالنسبة إلى البعثة وفريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، مع التركيز على توفير المساعدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسجلات الناخبين، والمشورة القانونية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعلاقات الخارجية، والتخطيط الاستراتيجي. وبالتوازي مع الجهود المبذولة لمعالجة الثغرات التقنية المتبقية لدى المفوضية، فإن طبيعة مساعدة الأمم المتحدة الانتخابية ومداها في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ سترهن بتقديم طلب جديد وإجراء تقييم للاحتياجات.

جيم - الأنشطة والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٠ - واصلت البعثة مراقبة الوضع في السجون وأماكن الاحتجاز التي تقع تحت مسؤولية وزارة العدل في مختلف المناطق بالعراق، بما في ذلك إقليم كردستان. وتشهد الظروف السائدة في مرافق الاحتجاز الخاضعة لسلطة الوزارة تحسنا مستمرا، يشمل الظروف المادية وبرامج إعادة التأهيل، وكذلك الخدمات الطبية والنفسية. والوزارة بصدد تنفيذ طائفة من الإصلاحات لمواءمة ظروف السجون ومرافق الاحتجاز مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ترميم المباني وتشبيدها. ومن المتوقع أيضا معالجة المسألة المتبقية المتعلقة بالاحتفاظ في بعض السجون.

٤١ - ولم تُمنح البعثة فرصة الدخول إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية. ولقد زعم العديد من المحتجزين والسجناء الذين قابلتهم البعثة في مرافق وزارة العدل، وأفراد أسر الأشخاص المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية، أنهم تعرضوا للاعتداء وسوء المعاملة، بل وللتعذيب في بعض الأحيان، على يد السلطات أثناء احتجازهم في مرافق وزارة الداخلية.

٤٢ - وما زال نظام العدل العراقي يطبق عقوبة الإعدام بالنسبة إلى الجرائم الخطيرة، ولا سيما الجرائم المتعلقة بالإرهاب. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، صدق مجلس الرئاسة على ٢٨ حكماً بالإعدام. وجميع الأشخاص الذين تم التصديق على محكوميتهم أدينوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لضلوعهم في هجمات ضد المدنيين وقوات الأمن. وبرغم نقاط الضعف التي تعتري نظام إقامة العدل، فإن نداءاتي المتكررة الداعية إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع لم تجد بعد آذاناً صاغية.

٤٣ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، صدق مجلس النواب العراقي على قانون مجلس القضاء الأعلى. وينص القانون على أن يكون رئيس محكمة النقض (محكمة الاستئناف) في الوقت نفسه رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، بدلاً من رئيس المحكمة الاتحادية العليا (المحكمة الدستورية). وقاطع الدورة ممثلون عن ائتلاف دولة القانون، مشيرين إلى أنهم يعتزمون الطعن في القانون الجديد لأن الموافقة عليه تمت دون اكتمال النصاب البرلماني المطلوب.

٤٤ - واستمر الإبلاغ عن وقوع حوادث العنف ضد المرأة، بما فيها الجرائم المتصلة بالشرف. وتلقت البعثة تقارير عن عمليات قتل، وانتحار، وإضرار النار في النساء، ولا سيما في إقليم كردستان، حيث بذلت حكومة الإقليم جهوداً من أجل جمع المعلومات وصوغ سياسات تهدف إلى معالجة هذه المسألة الخطيرة. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن المديرية العامة لإقليم كردستان المعنية بمتابعة حالات العنف ضد المرأة، سجل الإقليم ٢٠ حالة قتل وانتحار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، و ٣٣ حالة إضرار نار ومحاوله حرق، و ٦٣٤ شكوى تتعلق بالتحرش اللفظي وغيره من أشكال المضايقة.

٤٥ - وتواصل توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتلقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي تشترك البعثة في رئاستها، ٥٠ حالة تتعلق بضحايا من الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، سقطوا جراء موجات من الهجمات المنسقة، شن معظمها باستخدام عبوات ناسفة مرتجلة. ولحقت الأضرار أيضاً بمرافق التعليم والصحة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ٣٠٢ من الأطفال (بمن فيهم ١٣ فتاة) قيد

الاحتجاز بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٥). وما زال يتعين إنشاء آلية رسمية للتعاون في مجال حماية الطفل وتبادل المعلومات بين فرقة العمل القطرية والحكومة.

٤٦ - واستمر فرض قيود على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، تم إغلاق محطة تلفزيون البغدادية بأمر من قيادة عمليات بغداد، دون ذكر أي سبب محدد. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أمرت قيادة عمليات بغداد بإغلاق وسيلة إعلام أخرى، هي محطة إذاعة المحبة، التي طعنت في مزاعم عدم دفعها رسوم الترخيص. ويعتبر الأمران بالإغلاق انتهاكا واضحا للقانون العراقي، الذي ينص على أن هيئة الإعلام والاتصالات هي وحدها التي لها سلطة إصدار الأمر بإغلاق وسائل الإعلام.

٤٧ - وتواصل استهداف الأقليات في أعمال العنف، بما في ذلك الاغتيال والاختطاف مقابل فدية. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، زعم قادة التركمان في كركوك أنه خلال عام ٢٠١٢، تم اغتيال ٤٦ شخصا من التركمان، واختطاف ١٢ شخصا، ولقي ٦١ شخصا مصرعه خلال التفجيرات، وأصيب ٣٢٩ شخصا بجروح. وفي إطار المحاولات التي تقوم بها البعثة لمعالجة هذه المسألة، نظمت عددا من الدورات التدريبية بشأن حماية حقوق الأقليات حضرها ممثلو المجتمع المدني ومسؤولون حكوميون، وانعقد آخرها في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير.

٤٨ - وفي بغداد، نظمت البعثة، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب والتحالف العراقي لمنظمات الإعاقة، مؤتمرا في يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لتقديم توصيات إلى حكومة العراق بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادق عليها العراق في شباط/فبراير ٢٠١٢. وشملت التوصيات الدعوة إلى إنشاء مجلس مستقل للإشراف على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعيين جهات اتصال داخل الإدارات الحكومية من أجل مراجعة السياسات والإجراءات لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات، وتنظيم حملات إعلامية عامة لإذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم في المجتمع العراقي.

٤٩ - وبغية المساعدة في تدريب مفوضي المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، نظمت البعثة، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل للمفوضين في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وزودت حلقة العمل المشاركين بأدوات عملية لتنفيذ ولاية المفوضية في مجال الحماية، بما في ذلك مراقبة الاحتجاز، وإجراء تقييمات وتحقيقات في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في الشكاوى الفردية، وكذلك دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات العامة.

ومنح مجلس النواب للمفوضية مقرا مكتبيا مؤقتا، يقع في مبنى البرلمان السابق. وشرعت المفوضية في عملية استقدام الموظفين نظرا لأهمية اكتمال ملاك الموظفين عندما تبدأ المفوضية كامل عملياتها في الأشهر المقبلة.

مخيم العراق الجديد (معسكر أشرف سابقا)؛ معسكر الحرية

٥٠ - في ٩ شباط/فبراير، أطلقت ٢٧ قذيفة صاروخية على معسكر الحرية، ما أسفر عن مصرع سبعة أشخاص وإصابة أكثر من ٤٠ شخصا بجروح. وأعلن جيش المختار، الجناح العسكري لحزب الله في العراق، مسؤوليته عن الهجوم. ولقد أعربت عن إدانتي لهذا الهجوم، كما أدانته ممثلي الخاص، وقمت ببحث الحكومة العراقية على بذل قصارها لضمان سلامة سكان المعسكر وأمنهم. وطلب ممثلي الخاص إلى السلطات العراقية كفالة تقديم الرعاية الطبية للجرحي وإجراء تحقيق في النازلة على وجه السرعة. وتم نشر فريق الأمم المتحدة على الفور إلى المعسكر بغرض تقييم الوضع وتقديم المساعدة. وفي إطار الاستجابة السريعة للحكومة، أوفدت أفرقة لتأمين المنطقة حول المعسكر، وقدمت المساعدة في نقل الجرحى باستخدام مركبات طبية، وأجرت عمليات تفتيش في منطقة المعسكر، وظهرت المنطقة من الذخائر غير المتفجرة. وشكل رئيس الوزراء لجنة للتحقيق في الحادث.

٥١ - وما زال مخيم العراق الجديد يأوي مائة شخص. ويصر سكان المخيم وزعمائهم على أن نقلهم لن يتم حتى تسوى مسألة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة. ولئن أبدت حكومة العراق مرونة إزاء بيع الممتلكات المنقولة، فإنها ترفض تقديم تعويضات عن الممتلكات غير المنقولة. وفي كانون الثاني/يناير، سهّلت البعثة زيارة الممثلين القانونيين للسكان إلى العراق لتسوية مسألة الممتلكات. ولقد قطعت بعض الأشواط، لكن المسألة لم تجد طريقها إلى الحل بعد. وفي الوقت الذي ما زالت فيه مسألة تعيين ممثلين قانونيين في العراق بشأن قضية الممتلكات معلقة، فإن حكومة العراق تواصل الإصرار على وجوب انتقال المائة شخص الذين بقوا في المخيم فورا إلى معسكر الحرية.

٥٢ - وفي موقع العبور المؤقت لمعسكر الحرية، أكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل ٣ ١١٢ فردا، وأجرت مقابلات متعمقة مع ما مجموعه ٢ ٠٢٤ فردا حتى ٢٧ شباط/فبراير. وتم تحديد ما مجموعه ١ ٥٤٦ فردا بوصفهم يحتاجون إلى الحماية الدولية، بينما يجري تجهيز حالات الأفراد الآخرين الذين جرت مقابلتهم. وفي الوقت نفسه، تسعى المفوضية إلى إيجاد حلول دائمة للأفراد الذين تم تحديد احتياجهم للحماية الدولية من خلال إعادة التوطين أو عبر القنوات القنصلية والإنسانية. وحتى الآن، قبلت سبعة بلدان استفادة ٢٥ شخصا من حلول قنصلية. وقبلت خمسة بلدان إعادة توطين ٢٦ شخصا آخر. ووصلت

المنافشات مع بلدان أخرى مرحلة متقدمة لقبول بضعة مئات من الأشخاص لأسباب إنسانية. وتسلب الأحداث المأساوية التي وقعت في ٩ شباط/فبراير الضوء على الضرورة الملحة لإيجاد حلول خارج العراق لجميع السكان في موقع العبور المؤقت لمعسكر الحرية في أقرب وقت ممكن.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك، أبلغ عدد من سكان معسكر الحرية بعثة الأمم المتحدة والمفوضية بأنهم لا يرغبون في الانتقال خارج العراق، بل يودون العودة إلى مخيم العراق الجديد. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ما مجموعه ١٩ شخصا، من بينهم ستة أشخاص رفضوا حلولاً تم توفيرها في فنلندا والسويد والنرويج، ذكروا أن أسباب عدم رغبتهم في الرحيل تشمل الاعتقاد بأن لهم الحق في البقاء في العراق أو العودة إلى مخيم العراق الجديد، أو الرغبة في أن يكونوا آخر سكان يغادرون العراق، أو طلب أن يحل محلهم في عملية إعادة التوطين سكان آخرون مرضى أو مسنون.

دال - التنمية والمساعدة الإنسانية

٥٤ - ما زالت التداعيات الإنسانية للنزاع المستعر في الجمهورية العربية السورية تؤثر في العراق، على خلفية تسارع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين إلى العراق. وفي ٢٠ شباط/فبراير، تم تسجيل ٢٧٠ ٩٦ لاجئا سوريا أو هم ينتظرون تسجيلهم لدى حكومة العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من بينهم ٤١٦ ٨٧ لاجئا في إقليم كردستان. وكثف منسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني في العراق جهود حشد الدعم لدى حكومة العراق من أجل تيسير دخول الأسر السورية النازحة عن طريق معبر القوائم الحدودي، الذي لا يزال مغلقا، مع استثناءات في حالات الطوارئ الطبية ولم شمل الأسرة. وتجري الوحدة المعنية بالمسائل الجنسانية لدى البعثة اتصالات مع المفوضية بشأن وضع اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارير عن حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

٥٥ - وبلغ العدد الإجمالي للعراقيين الذين دخلوا العراق قادمين من سوريا حتى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ ٧٣ شخصا، بمن فيهم العائدون المسجلون في سوريا بصفة لاجئين عراقيين والأفراد الذين يعبرون الحدود يوميا لأسباب خاصة. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، عاد ما مجموعه ١٢٠ ٢٧ مشردا داخليا و ٢٢٠ ١٩ لاجئا عراقيا إلى مواطنهم الأصلية. وبذلك بلغ عددهم في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٨٠٠ ٢١٨ مشرد داخلي و ٢٦٠ ٨٢ لاجئا عراقيا. وما زالت وزارة الهجرة والمهجرين تدفع مبلغ أربعة ملايين دينار عراقي لجميع الأسر المعيشية الجديدة العائدة.

وبدأ العمل في بناء وحدات سكنية جديدة منخفضة التكلفة على أرض خصصتها الحكومة للمشردين داخليا الذين يعيشون حاليا في مستوطنات غير رسمية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أخذت مفوضية الأمم المتحدة تقدم مساعدة نقدية لمرة واحدة تبلغ ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأسر، و ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأفراد، وذلك لجميع الأسر المعيشية العراقية العائدة.

٥٦ - وأنهى فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، جميع أنشطة الاستعداد للشتاء قبل حلول فترة الشتاء المتسمة بالرطوبة والبرودة. وكثفت مفوضية الأمم المتحدة والفريق القطري للعمل الإنساني وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان عمليات توزيع الآلاف من المواد غير الغذائية، مع الاستعاضة عن الخيام الخفيفة بخيام عائلية أكثر دواما. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ملابس شتوية على أكثر من ٣٠٠ ٤ طفل لاجئ، وأتاحت الحصول على المياه الصالحة للشرب والاستفادة من مرافق الصرف الصحي لما عدده ١٠ ٥٠٠ لاجئ. وقامت اليونيسيف أيضا بتشييد ثلاث مدارس استفاد منها ٣ ٠٠٠ طالب من اللاجئين، وتولت إصلاح ثماني مدارس يستفيد منها أكثر من ٤ ٥٠٠ طالب عراقي، ووفرت أنشطة ترفيهية ونفسية اجتماعية لزهاء ١ ١٠٠ من الأطفال اللاجئين. ووزع برنامج الأغذية العالمي قسائم غذاء لما عدده ٣٠ ٠٠٠ مستفيد في مخيم دوميز. ووزعت منظمة الصحة العالمية ١٥٠ كرسي متحرك وأدوية لمن يعانون أمراضا مزمنة في مخيم دوميز. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا حصصا غذائية للاجئين في مخيم القائم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت المنظمة الدولية للهجرة ٥ ٦٢١ من لوازم الطوارئ ومستلزمات الاستعداد للشتاء لما عدده ٤٨٨ ٢٥ لاجئا سوريا.

٥٧ - وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، تصدّت المفوضية لأسوأ حالة طوارئ من جراء فيضانات لم تشهد مثلها البلاد منذ ٣٠ عاما، حيث تضرر آلاف الناس في بغداد، وقامت بتوزيع مجموعات المواد غير الغذائية، والأغطية البلاستيكية، والمساعدات النقدية. وفي كانون الثاني/يناير، قدمت المفوضية المساعدة إلى ١ ٢٠٠ أسرة تركتها الفيضانات دون مأوى في محافظة صلاح الدين.

٥٨ - وقامت رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، بزيارة لبغداد في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وتناولت مع نظرائها العراقيين ضرورة إنشاء آلية لتقاسم التكاليف المتعلقة بالبرامج المشتركة على أساس أولويات التنمية في العراق.

٥٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغت اعتمادات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٧٨٤ ٠٩٤ ٣٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. غير أن عملية دفع مخصصات من صندوق الشراكة الحكومي، الذي رصدت منه الحكومة مبلغ ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتمويل المشترك لبرامج الأمم المتحدة، واجهت صعوبات نظرا لعدم تلقي أي وزارة مختصة بمخصصات من وزارة المالية. وما زالت الطرائق التنفيذية المتصلة بأوجه استخدام هذه الأموال قيد المناقشة، حيث تفضل الحكومة استخدام آلية موازية دون تحويل الأموال إلى الأمم المتحدة. وزاد هذا الوضع من صعوبة تعبئة الموارد في العراق، حيث لا تتحمس غالبية الجهات المانحة للتبرع بأموال في بلد يرون أن فيه إمكانات لتنفيذ برامج إنمائية ذاتية التمويل. ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري على صوغ اقتراح لإنشاء آلية تمويل مشترك من شأنها أن تخول للعراق مركز بلد مساهم صاف.

٦٠ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، التزمت حكومة إقليم كردستان بتوفير تمويل إضافي من ميزانيتها لعام ٢٠١٢ لبرامج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم تخصيص مبلغ ١٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقاسم التكاليف المتصلة بعشرين برنامجا من برامج فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك من المخصصات المقدمة إلى حكومة إقليم كردستان من صندوق الشراكة بواقع ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦١ - وبدأت في ١ كانون الثاني/يناير المرحلة الثانية من برنامج تحديث القطاع العام، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوفر البرنامج وسائل تفعيل اللامركزية باعتبارها عنصرا هاما في الهيكلة الإدارية الجديدة.

٦٢ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزارة الصحة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي انطلاق أول استراتيجية وطنية للتغذية في العراق، تقدم رؤية واضحة لسبل تحسين الوضع التغذوي لشعب العراق، وترسم أهدافا للحد من انتشار حالات تقزم الأطفال الناجمة عن نقص التغذية من ٢١ في المائة إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١.

٦٣ - وكشف تقرير لبرنامج الأغذية العالمي عن الأمن الغذائي والأحوال المعيشية والتحويلات الاجتماعية في العراق، صدر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أن المعدل الإجمالي للحرمان من الغذاء انخفض من ٧,١ في المائة إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١١، لكن ما زال ١,٩ مليون عراقي يعانون الحرمان من الغذاء. وستساعد نتائج التقرير الحكومة في توجيه نظام التوزيع العام للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في صفوف السكان المتضررين.

٦٤ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت وزارتا التربية والتعليم العالي، واليونيسيف، واليونسكو، والبنك الدولي أول استراتيجية وطنية للتعليم في العراق، توفر رؤية واضحة

لتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص الاستفادة بالبحر والحدود على قدم المساواة من التعليم في المرحلة ما قبل المدرسية ومرحلي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي لجميع الأطفال، وبخاصة الأكثر حرماناً من غيرهم.

٦٥ - وعن طريق التعاون بين اليونسكو والجامعات العراقية، تم افتتاح مركزين جديدين من مراكز ابن سينا للتعليم الإلكتروني مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر في جامعة بغداد وجامعة صلاح الدين. وإضافة إلى ذلك، قدمت اليونسكو استوديو تلفزيوني لجامعة بغداد في إطار دعم التعليم في مجال وسائل الإعلام والبرمجة التلفزيونية.

٦٦ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استهلّت اليونسيف بالتعاون مع الحكومة دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات، وهي أضخم دراسة استقصائية للأسر المعيشية في العراق حتى الآن، حيث ستوفر بيانات شاملة عن حالة الأطفال والنساء في العراق. وقد أبرزت أن هناك ٥,٣ مليون طفل محروم من العديد من الحقوق الأساسية، وحددت محافظات المثنى وميسان ونيوى وذي قار باعتبارها الأشد حرماناً.

٦٧ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، نظم موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع محافظ أربيل، مؤتمراً وطنياً بشأن المستوطنات غير الرسمية وإدارة المجال الحضري. وناقش المشاركون الدروس المستخلصة من عملية إعادة التوطين والتعويض التي قامت بها حكومة العراق، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً، والممارسات المتبعة في أربيل المتمثلة في إقامة "مناطق التخطيط الخاص" كأساس محتمل للتشريعات الجديدة الرامية إلى معالجة المستوطنات غير الرسمية على المستوى الوطني.

٦٨ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تعزيز قدرة المؤسسات الزراعية العامة على تقديم الخدمات لضمان النمو المستدام في القطاع الزراعي على مستوى المحافظات.

٦٩ - وساهمت أنشطة التوعية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصديق مجلس النواب على اتفاقية الذخائر العنقودية حيث صدر القانون ذو الصلة في ١٤ كانون الثاني/يناير. وبفضل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصدر العراق المنهج الأول للمدارس الابتدائية والثانوية الذي يشجع الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

٧٠ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برعاية أول اجتماع لحركة "TEDx" النسائية في بغداد، تخلله عرضٌ لعدد من الأفكار المبتكرة الموجهة للمشاريع الصغيرة والتنمية الاجتماعية.

٧١ - وأجريت مشاورات تقنية بشأن الحلول العابرة للحدود الرامية إلى معالجة التحديات البيئية في العراق، وذلك في طهران، في يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور مسؤولين من الوزارات الإيرانية وجامعة طهران. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الاتصال في طهران التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إنشاء أمانة عامة داخل وزارة البيئة الإيرانية لتأمين التمويل للأنشطة ذات الصلة في إيران والعراق.

٧٢ - ورغم عدم اكتمال البيانات العلمية، تم الاعتراف بأن العراق لا يتأثر فحسب بالعواصف الترابية، بل أصبح واحدا من بلدان المصدر الرئيسية نظرا لتعرضه لتدهور البيئة طيلة عقود عديدة. ويشكل ازدياد عدد العواصف الترابية وتواترها مخاطر اقتصادية وصحية لا للعراق فحسب، بل وللمنطقة بأسرها. وقد جرى في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ اكتشاف ٥٣٠ عاصفة ترابية عابرة للحدود في العراق وحده. وتشير التقديرات إلى أنه سيتعرض لما عدده ٣٠٠ عاصفة ترابية في العام على مدى السنوات العشر المقبلة. وفي المؤتمر الإقليمي للعواصف الترابية، المعقد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في الكويت، دعا ممثلي الخاص إلى اعتماد نهج جماعي في التصدي للتحديات البيئية المشتركة، وأكد استعداد الأمم المتحدة لتوفير الدعم في هذا الصدد. وفي ٢١ شباط/فبراير، حضر ممثلي الخاص أول دورة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة من أجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت في نيروبي، حيث تعهدت حكومات العراق وإيران والأردن وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بدعم التدخل على الصعيد الإقليمي للتصدي للعواصف الترابية.

٧٣ - ونظمت اليونيسكو في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، حلقة عمل لفريق الصياغة الوطني العراقي الذي يعكف على إعداد ملف ترشيح منطقة الأهوار العراقية لإدراجها في لائحة التراث العالمي.

٧٤ - وفي إطار المساعدة في بناء القدرات العراقية في مجال إدارة الجفاف، نظمت اليونيسكو حولة دراسية لفائدة ١٤ خبيرا عراقيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لزيارة مراكز البحوث ومؤسسات التدريب والهيئات الحكومية المعنية برصد الجفاف وإدارته في كينيا.

٧٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، قامت وزارة التجارة العراقية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بمناقشة مبادرات تطوير السياسة التجارية في العراق ودعم انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال تعزيز المهارات والهياكل المؤسسية.

هاء - المسائل الجنسانية

٧٦ - في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نظمت الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للبعثة، بالتعاون مع برلمان كردستان، حلقة عمل حول التفاوض والوساطة حضرها ٢٩ من النائبات البرلمانيات. ووضعت المشاركات وثيقة من ست نقاط، توصي بتخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في جميع المحافل المعنية بالتفاوض والوساطة وفي تشكيلة الوفود؛ وحصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للمرأة في جميع الهياكل الحكومية؛ وتعديل قانون الأحزاب السياسية في كردستان لينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في جميع مستويات الهياكل الحزبية، مع فرض عقوبات على صعيد تمويل الأحزاب ما لم يتم التقيد بهذه الحصة؛ ومشاركة المرأة في قيادة الأحزاب السياسية خلال المفاوضات السياسية؛ وإنشاء شبكة داخل البرلمان المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وبناء القدرات في مجالات التفاوض والدعوة وكسب التأييد.

رابعا - المسائل الأمنية والتشغيلية

٧٧ - ظلت البيئة الأمنية في العراق متقلبة وعصية على التنبؤ طوال الفترة المشمولة بالتقرير، توجّسها التوترات السياسية والطائفية وتتسم بشنّ جماعات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية عمليات مستهدفة وتكليف إجراءاتها وأساليب عملها. وفي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، قُتل على نطاق العراق ٧٤١ مدنيا عراقيا، وأصيب ٢ ٢٨٥ شخصا بجروح. وفي الفترة نفسها، قُتل ٣١١ من أفراد قوات الأمن العراقية، وأصيب ٥٣٢ فردا بجروح. وازداد عدد الهجمات الانتحارية وحوادث إطلاق النيران بشكل غير مباشر (هجمات بقذائف الهاون وصواريخ المدفعية سطح سطح). وفي الوقت الذي يتواصل فيه الاستهداف المتعمد لقوات الأمن العراقية والأفراد، يبدو أن هناك عودة إلى شن هجمات تخلف أعدادا كبيرة من الضحايا في مناطق مكتظة بالسكان، على خلفية استغلال التوترات الطائفية.

مرافق الأمم المتحدة والمسائل اللوجستية والمتعلقة بالطيران والمسائل المالية

٧٨ - تم إخلاء مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات السابق (USF-I) الذي كان يؤوي مكتب البعثة في البصرة في كانون الأول/ديسمبر، وجرى تسليمه إلى حكومة العراق. وأنشئ مكتب متكامل جديد في البصرة في إطار اتفاق لتقاسم التكاليف بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وإضافة إلى ذلك، بدأ تقديم خدمات الدعم المتكامل في مكتب الدعم المشترك في الكويت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى أفغانستان، في كانون الأول/ديسمبر. وتمشيا مع ميزانية البعثة لعام ٢٠١٣، عززت البعثة قدرتها في المجال الجوي باقتناء مروحيات أطول مدى.

٧٩ - وفتحت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتباً في البصرة لتوسيع نطاق الدعم ليشمل أكثر السكان حرماناً وضعفاً، وهم الأطفال والمشردون داخليا واللاجئون في محافظات البصرة وميسان والمثنى والنجف والقادسية وذي قار.

خامسا - ملاحظات

٨٠ - يساورني القلق من تعاظم التوتر في العراق، ولا سيما منذ بدء الاحتجاجات في الأجزاء الغربية من البلد. وإني أحث حكومة العراق على مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، الذين يتعين أن يستمروا بدورهم في الإعراب عن مطالبهم بالسبل السلمية. وإني أشجع بقوة حكومة العراق على إجراء تحقيقات فورا وبصورة شفافة في الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أرحب بتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات، ويحدوني الأمل أن تنهي اللجنة استعراضها بسرعة لمطالب المتظاهرين وفقا للدستور ومقتضيات سيادة القانون. وأناشد أيضا جميع الأطراف أن تكثف الجهود لإيجاد حلول للمسائل السياسية والتشريعية والقانونية التي طال أمدها، وذلك من خلال الحوار الجاد وبروح قبول الحل الوسط والمرونة في المواقف. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة العراق ومؤسساتها عن طريق بذل مساعيها الحميدة في هذا الصدد.

٨١ - ولا أزال قلقا أيضا من استمرار تقلب العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. لذلك أحثهما على استئناف الحوار لإيجاد حلول قوامها الاحترام المتبادل والنظام الاتحادي استنادا إلى الدستور. فمن الأهمية بمكان تقاسم السلطات والموارد بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة لكفالة زيادة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والرخاء للجميع. فليس ثمة بديل للتعایش السلمي في العراق الاتحادي المتحد.

٨٢ - وأشيد بمجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على ما أبداه من روح المهنية في التحضير الحسن للتوقيت للانتخابات مجالس المحافظات المقرر عقدها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإني أحث السلطات المختصة على كفالة العدل في تمثيل النساء والأقليات في الهيئات المنتخبة، بوسائل منها اعتماد توصية بعثة الأمم المتحدة بأن تنص جميع القوانين الانتخابية على تخصيص حصة ٢٥ في المائة للنساء في جميع الانتخابات. وبالمثل، أشجع جميع أصحاب المصلحة على كفالة إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني الحالي،

بأسلوب سلمي ومنظم وخالٍ من العنف. وأعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة المستمر بدعم الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات، وبناء القدرة الانتخائية التقنية والمؤسسية لدى العراق.

٨٣ - وأرحب بالتقدم المتواصل نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين العراق والكويت. وما زلت أؤمن أن هناك فرصة تاريخية سانحة في هذا الصدد. وأهيب بحكومة العراق إلى أن تفي بجميع التزاماتها المستحقة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعمل حكومة العراق فوراً على إكمال عملية إزالة جميع الحواجز بين الأعمدة الحدودية ليتسنى الانتهاء في الوقت المناسب من تنفيذ مشروع صيانة الحدود بين العراق والكويت. وأشجع بقوة حكومتي العراق والكويت على التعجيل بإقامة آلية ثنائية لصيانة الحدود لاستلام مسؤولية الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وفي ما يتعلق بتعويض المواطنين العراقيين عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤)، أحث حكومة العراق على الموافقة على اقتراح الأمم المتحدة بتحويل الأموال لذلك الغرض في أقرب وقت ممكن. وآمل أن تتيح التطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بين العراق والكويت تسوية مسألة عودة المواطنين الكويتيين والمنتمين إلى بلدان ثالثة، وكذلك ممتلكاتهم في الوقت المناسب، وأن تتمكن مجلس الأمن من النظر في خروج العراق من دائرة الالتزامات المنوطة به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٨٤ - ولا تزال الأزمة التي تواجه الجمهورية العربية السورية تَجَرُّ آثاراً سياسية وأمنية وإنسانية خطيرة على العراق. وإني أشكر حكومة العراق على الكرم وحسن الضيافة اللذين شملت بهما المدنيين السوريين الوافدين على العراق بحثاً عن الملاذ والحماية. وأهيب بالدول الأعضاء إلى أن تفي بالتزاماتها المالية لمعالجة الأزمة على نحو مُرضٍ.

٨٥ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء بعض جوانب إقامة العدل في العراق، بما في ذلك ورود تقارير عن تعرض السجناء والمحتجزين للاعتداء وسوء المعاملة، وعدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة، وبعض القصور في الوفاء بمعايير المحاكمة العادلة. ويساورني القلق أيضاً من الصعوبات الخاصة التي تجابه النساء عند تعاملهن مع نظام العدالة الجنائية. لذلك، أحث حكومة العراق على ضمان الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة وفقاً للدستور ولالتزاماتها نحو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه، كفالة التحقيق التام في حالات الاعتداء وسوء المعاملة المزعومة، وإحضار المسؤولين عن تلك الأعمال لطائلة المساءلة الكاملة.

٨٦ - أرحب بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في العراق حالياً لتوسيع نطاق تنفيذ برامجهم، بما في ذلك تقديم المساعدة لأكثر السكان ضعفاً. وأشيد بالدعم المقدم للاجئين

السوريين في الشمال (مخيم دوميز)، وأشجع حكومة العراق على مواصلة ضمان الدخول الحر لجميع السوريين الذين يلتمسون الحماية. وأعترف بالجهود التي تبذلها حكومة العراق للمشاركة في تمويل برامج الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية، وأوصي بالمضي قدما في بلورة طرائق التنفيذ المناسبة.

٨٧ - وأدين الهجوم الذي شُنَّ على معسكر الحرية في ٩ شباط/فبراير، وأكرر تأكيد دعوتي حكومة العراق أن تقوم بالتحقيق في الحادث فورا وبشكل تام، وتقدم الجناة إلى العدالة. وأهيب بحكومة العراق إلى أن تكفل سلام جميع المقيمين في المعسكر وأمنهم، وفقا لمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأحث أيضا حكومة العراق على التحلي بالمرونة لإيجاد حل بناء من أجل تسوية مسألة الممتلكات في مخيم العراق الجديد. وأحث المقيمين وممثليهم على التعامل مع هذه المسألة على نحو مسؤول وبناء دون مزيد من الإبطاء. وأناشد أيضا المقيمين أن يتفاعلوا بصورة إيجابية مع عملية إعادة التوطين التي تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فرفض بعض المقيمين القيام بذلك يشكل عائقا كبيرا يحول دون إتمام العملية بنجاح.

٨٨ - وأعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة القوي بتيسير إيجاد حل سلمي ودائم للمقيمين في معسكر الحرية ومخيم العراق الجديد. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي أتاحت فرص إعادة التوطين للمقيمين، وأناشد الدول الأخرى أن تحذو حذوها. فالحل المستدام الوحيد لهذه المسألة إنما يرقى باستعداد الدول الأعضاء لإتاحة مثل هذه الفرص للمقيمين السابقين في مخيم العراق الجديد. وأناشد أيضا الدول الأعضاء أن تقدم تبرعات مالية إضافية للإنفاق على الجهود الحالية التي تبذلها الأمم المتحدة في معسكر الحرية.

٨٩ - ويتباني قلق شديد من الاستهداف غير المبرر الذي يتعرض له ممثلي الخاص من جانب أولئك الذين يعربون عن دعمهم للمقيمين في معسكر الحرية والمقيمين المتبقين في مخيم العراق الجديد. لذلك أحثهم على أن يكفوا عن كيل الإهانات ونشر الأباطيل بحق ممثلي الخاص، وأن يساعدوا بالأحرى في إيجاد حل دائم. ومن الأمثلة على ذلك أن يحثوا المقيمين على قبول عروض الانتقال إلى بلدان ثالثة، ويشجعوا الدول الأعضاء على قبول مزيد من سكان معسكر الحرية. وبالمثل، كان من الأحدى أن تستخدم الأموال الطائلة التي أنفقت بشكل واضح في شن حملات كسب التأييد اللافتة للأنظار، في تحسين بعض جوانب الظروف الإنسانية التي شغلت حيزا كبيرا في وسائل الإعلام وحملات كسب التأييد. وإنني أدعم ممثلي الخاص دعما لا لبس فيه لبذله ما في وسعه بكل شجاعة وروح ابتكارية في سبيل تسوية الوضع في حضم ظروف عصيبة للغاية. وأحث الأطراف الأخرى على القيام بدور بناء للمساهمة في الجهود التي يبذلها دون كلل.

٩٠ - وما زالت قدرة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بهما تتأثر سلباً من جراء استمرار غياب اتفاق مركز البعثة. وأود أن أناشد مرة أخرى الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة تفعيل اتفاق مركز البعثة دون مزيد من التأخير.

٩١ - وختاماً، أود أن أعرب عن شكري لممثلي الخاص، مارتن كوبلر، وكذلك لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق، على عملهم الدؤوب والتزامهم المتفاني بدعم شعب العراق وحكومته.
